الثقافة البيئية لسكان المدن في الجزائر: دراسة تحليلية لآليات حماية حقوق الإنسان البيئية

فوزي نوار
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة باجي مختار– عنابة

ملخص

يدور موضوع هذه المساهمة حول الثقافة البيئية لسكان المدن بالجزائر من خلال عرض وتحليل العلاقة القائمة بين الإنسان والبيئة المحيطة التي ظلت في جدلية مستمرة منذ وجود الإنسان على سطح الأرض، فحينا تتغلب عليه وتقهره بقسوتها، وحينا آخر يتغلب عليها، فيذللها ويسيطر عليها، بل ويلحق بها أضرارا، مما دفع بالهيئات الأممية لخلق آليات لحماية حقوق الإنسان البيئية. ويعتبر نشر الثقافة البيئية وتعميمها جانبا من هذه الآليات.

الكلمات المفاتيح: ثقافة، بيئة، ثقافة بيئية، سكان، مدينة.

La culture environnementale de la population des villes en Algérie: Étude analytique des mécanismes de la protection des droits environnementaux de l'homme

Résumé

Le thème de cette contribution est la culture environnementale au sein de la population urbaine en Algérie. Nous aborderons ce sujet, par le biais de la présentation et l'analyse de la relation dialectique qui s'est établie entre l'homme et son environnement depuis sa présence sur terre, tantôt elle se révèle d'une brutalité hostile, tantôt elle est dominée et endommagée par celui-ci. C'est ce qui a amené certains organismes de l'ONU à mettre en place des mécanismes de protection de l'environnement et des droits environnementaux de l'homme. La diffusion et la généralisation de la culture environnementale est l'un de ces mécanismes.

Mots-clés : Culture, environnement, culture environnementale, population, ville.

Environmental culture of the urban population in Algeria: Analytical study of the mechanisms of protection of environmental human rights protection

Abstract

The topic of this contribution is the environmental culture of the urban population in Algeria. We will discuss this subject through the presentation and analysis of the dialectal relation which was established between the man and his environment since his existence on this earth. Sometimes, it conquered it by its severity and its brutality, and sometimes, it surmounted it, dominated it and damaged it, which carried out certain organizations of UNO to create mechanisms to protect the environmental rights of the man. The diffusion and the generalization of the environmental culture are one of these mechanisms.

Key words: Culture, environnement, environnemental culture, population, city.

مقدمـة

تتفق وجهات نظر المفكرين على اعتبار الإنسان من بين المخلوقات التي لا يمكنها الاستمرار في العيش خارج إطار الطبيعة المحيطة بها. هذه الطبيعة التي خلقها الله سبحانه في نظام متوازن لا يجب الإخلال به، فقد تنجر عن اختلال توازنه أضرار وخيمة تلحق بالإنسان والطبيعة معا.

كذلك خُلق الإنسان ليكون خليفة الله في الأرض. ومن ثمة يفترض أن يعمل البشر على التنمية والإصلاح وتحسين أوضاعهم من أجل حياة أفضل دوما. ويكون أولى بالإنسان المحافظة على ما خلق الله في الكون ليستنفع وينفع به الأجيال الحاضرة واللاحقة.

غير أن وجود الإنسان على سطح الأرض قد طرح إشكالا بخصوص الكيفية التي ينبغي أن يحافظ بها على حياته ويحفظ المحيط الذي وهبه له الله. فكيف يمكنه الحفاظ على البيئة المحيطة به دون أن يلحق بها أضرارا؟

يلاحظ أن اكتساب صفة صيانة البيئة من قبل الإنسان ليس بالأمر السهل، بل قد يمر بمراحل تربوية، وثقافية وتكوينية أيضا. كما يتصل هذا الأمر مباشرة بما يسمى بعلاقة الإنسان ببيئته. لذلك فقد تكون هذه العلاقة نافعة كما قد تكون ضارة بمحيط السكان وفقا لما تعلمه الإنسان من سلوك وثقافة بيئية.

وحسب تقديرات العلماء ودراساتهم العلمية، فإن تطور السكان وتطور أساليب استغلالهم للطبيعة المتميزة بالعنف والعدوان قد أدى إلى التدهور البيئي مما دفع بكثير من الهيئات الأممية إلى التفكير في إعادة الاعتبار للبيئة وتحسين علاقة السكان بها ورسم آليات لحماية حقوقهم البيئية.

في هذا الإطار تسجل ملاحظات علمية كثيرة، أن المدن الجزائرية وبيئتها الطبيعية قد تعرضت لكثير من الأضرار أوقعها سكانها عليها. وبوصف الجزائر دولة كاملة الأركان في الأمم المتحدة فهي دوما من الدولة السباقة لإمضاء المواثيق التي تصدر عن منظمة الأمم المتحدة وخاصة تلك التي تصب في قالب التنمية المستدامة للشعوب والمجتمعات والأفراد وإعادة الاعتبار للبيئة وتحسين علاقة السكان بها ورسم آليات لحماية حقوقهم البيئية.

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لمحاولة طرح قضية تطور العلاقة بين سكان المدن والبيئة الطبيعية وما ترتب عن هذه العلاقة من إساءة للطبيعة والمحيط المدني وحق السكان في بيئة صحية. ومنه ارتكز البحث على الثقافة البيئية لسكان المدن في الجزائر وأساليب وآليات حماية حقوقهم البيئية، وذلك من خلال الرجوع إلى أدبيات البحث العلمي وسجال التاريخ في تطور تلك العلاقة، ثم إبراز المظاهر والصور المختلفة التي أعقبت كل إساءة للبيئة من قبل سكان المدن سواء كانت بصورة عفوية أو مقصودة.

أولا: معالجة المفاهيم:

تحكم هذه الدراسة جملة من المفاهيم تستحق الوقوف عندها بالمعالجة والتحليل والتحديد قبل الشروع في معالجة الموضوع محل الدراسة، وهي:

1- الثقافة:

ظل النظر إلى مفهوم الثقافة culture، بوصفه مفهوما واسعا، متعدد الجوانب، ومنه جاءت عدة تعريفات تتطابق في بعض أجزائها أحيانا، وتختلف أحيانا أخرى، لكن سيطر تعريف تايلور E. Taylor لأزيد من قرن من الزمن على الساحة العلمية في مجال الثقافة نظرا لشموليته، حيث الثقافة عنده هي "ذلك الكل المركب الذي يشتمل

على المعرفة والمعتقدات والفن، والأخلاق والقانون والعادات، أو أي قدرات أخرى، أو عادات يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع"[1]. أما مالك بن نبي فيعرفها بأنها "مجموعة الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لاشعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب حياة في الوسط الاجتماعي الذي ولد فيه فهي على هذا الأساس المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته"[2].

فمن خلال هذين التعريفين ندرك أن الثقافة ذات خصائص إنسانية واجتماعية ولها قابلية الانتقال من جيل إلى آخر، وتتميز بديمومة التغير وتلعب دورا كبيرا في تحقيق الإشباع للأفراد والجماعات وتحديد نمط حياتهم[3]. كما أن الثقافة مكتسبة حيث هي مجسمة في مجموعة سمات وقيم وتقاليد وخبرات يتعلمها الفرد عن طريق التربية والتعليم والتعلم والتقليد إذ تتوارثها الأجيال خلفا عن سلف[4]، ومنه فإن تعلم عناصر البيئة وإدراك أهميتها في حياة الأفراد والمجتمعات وصيانة البشرية هي مهمة ثقافية تربوية قبل كل شيء. وعليه فغرس القيم البيئية لدى أفراد المجتمع يعد ثقافة بيئية.

2- البيئة:

اجتهد عدد من الباحثين في معالجتهم لمفهوم البيئة بمقابلته مع اللغات الأجنبية، كالفرنسية مثلا، باستخدام لفظة environnement للدلالة على معنى المحيط أو مجموعة العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تشكل إطار حياة الأفراد[5]. أما البيئة في اللغة العربية فمشتقة من "باء" و"بوأ"، حيث يقال "تبوأت منزلا، بمعنى نزلته وهيأته"، وبالتالي فالبيئة تعني الموضع الذي يرجع إليه الإنسان فيتخذ فيه منزله وعيشه في وسط جغرافي (فيزيقي، طبيعي)[6].

ومن الناحية الاصطلاحية فالبيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان والذي يعد مصدر مقومات حياته والحيز الذي يمارس فيه علاقاته الاجتماعية والإنسانية، بما يحتويه من عناصر اجتماعية وثقافية وطبيعية. الشكل أدناه يوضح بيئة الإنسان في شموليتها.

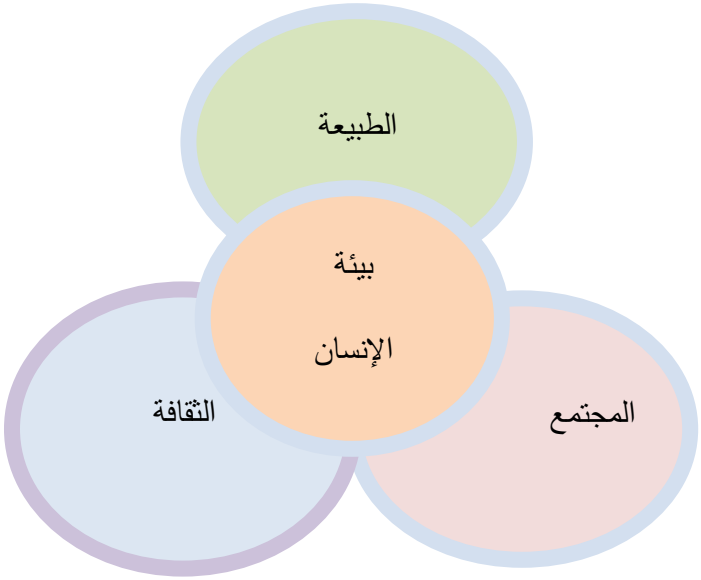

وهكذا يصبح مفهوم الثقافة البيئية، كما نعتمده في هذه الدراسة، مفهوما يعبر عن اكتساب الفرد للمكونات المعرفية والانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته، والتي يفترض أن تسهم في تشكيل سلوكه الذي يكون قادرا على التفاعل بصورة إيجابية وسليمة مع بيئته، ثم يكون قادرا على نقل هذا السلوك للأفراد الآخرين من حوله[7].

وتهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وتنمية المعرفة البيئية لدى الأفراد من أجل بلورة السلوك البيئي الإيجابي الذي يعمل في اتجاه الوقاية من الأخطار البيئية وحماية هذه الأخيرة، وتطوير استعداد النشء الصاعد ومعارفهم وخبراتهم وكفاءتهم في التعامل بروح المسؤولية مع القضايا والمشكلات البيئية، وبالتالي اكتسابهم ثقافة بيئية شاملة ونافذة.

والوعي البيئي هو عبارة عن إحساس متنام بالمعرفة والفهم والإدراك والتدخل المقصود بكل ما يحيط بالإنسان من بيئات على اختلاف أنواعها أو مكوناتها. ولا يتأتى هذا الأمر إلا من خلال العديد من المؤسسات المسؤولة عن توجيه وتوعية وتربية الإنسان. فالوعي البيئي إذن هو عملية عقلية يمارسها الإنسان في حياته اليومية التي تتفاعل فيها جوانبه الشخصية والاجتماعية بهدف التعامل إيجابيا وبذل المزيد من الجهود والمشاركة في حل المشكلات البيئية وتحسينها ومقاومة كل ما من شأنه أن يهدد أمنها وسلامتها[8].

وتكتسب الثقافة البيئية بواسطة التعلم والتربية البيئية، التي تهدف إلى تكوين جيل واع ومهتم بالبيئة، يساهم في حل المشكلات البيئية القائمة، ويعمل على منع ظهورها من جديد وترقيتها[9].

أخيرا نستنتج أن للثقافة البيئية علاقة مستمرة ودائمة بين سكان المعمورة سواء كانوا فرادى أو جماعات أو تجمعات سكانية في شكل مدن أو القرى.

3- السكان:

ينطوي مفهوم السكان population على عدة أبعاد: اجتماعية، وبيولوجية وتاريخية، ومنه وردت عدة تعريفات تتفق فيما بينها على بعض الأبعاد دون أخرى.

لكن من الناحية اللغوية يوجد نوع من الغموض في استخدام لفظ السكان بمقابلته ببعض اللغات اللاتينية، حيث لهذه الكلمة استخدامان في اللغة الفرنسية مثلا[10]: استخدام في معنى السكان habitants واستخدام في معنى التعمير peuplement أو peuple الذي يقابله في اللغة العربية شعب. ودائما في اللغة الفرنسية فإن "السكان" باستخدام لفظ population تعني مجموع سكان بلد ما، أو مجموعة أفراد بشريين يشكلون فئة معينة من السكان: سكان ريفيون مثلا[11].

أما اصطلاحا فقد يكون علماء الإيكولوجية أكثر تعاطيا مع مفهوم السكان population، وفي هذا الاتجاه فقد وردت في أدبيات البحث العلمي تعريفات كثيرة تلتقي في أهم العناصر التي يتشكل منها السكان وتختلف بالنسبة للعناصر الأخرى بحسب توجه الباحثين ووجهات نظرهم العلمية. وفي هذا الصدد يمكن إدراج بعضا من تدخلات العلماء والباحثين على سبيل المثال وليس الحصر:

- يرى جان توفيه Jean Touffet: أن مفهوم السكان يدل "على مجموعة من الأفراد ينتمون إلى نوع حي يعيشون في ظروف ووسط متجانس، أي في مجموعة بيولوجية وفي زمن محدد"[12].

• بينما يذهب جان دوفينو Jean Duvigneaud إلى أن مفهوم السكان population، يعبر أساسا عن نظام بيولوجي يتكون من جماعات أفراد من نوع واحد، تقطن بإقليم محدد في زمن معطى. والسكان يملكون بعض الصفات البيولوجية التي تميز أفرادها، ولها تاريخ، وذلك عن طريق زيادة ونقصان الأفراد. هذا النظام البيولوجي – السكان– يولد، وينمو، ويستقر، ويتناقص ويموت، ... إلخ[13]. هذه الرؤية اتفق عليها كل منج.م. لوجاي، د. دبوزيJ.M. Legay. D. Debouzie حيث لا وجود للسكان إلا بوجود بناء اجتماعي[14].

• أما بالنسبة لرولان بيرسا Roland Pressat، فيشير مفهوم السكان عنده إلى "جميع قاطني منطقة معينة (ولاية، مقاطعة، مدينة ...إلخ) ولكنه يستخدم أيضا للإشارة إلى الجماعات السكانية الفرعية مثل مجتمع الإناث أو المجتمع المدرسي"[15].

ويلاحظ أن التعريفات القائمة على أساس إيكولوجي أو بيولوجي تتجه لتعريف السكان بوصفهم كأي نوع من أنواع المخلوقات البيولوجية، وبالتالي فالسكان بهذا الفهم هم من الأجناس البيولوجية المعمرين لفضاء محدد في زمن محدد. وهذا الفهم لا يفيد كثيرا في هذه الدراسة، بل المقصود بالسكان هم جنس البشر الذين يعيشون في تجمعات سكانية تسمى قرى أو أريافا أو مدنا، مع أننا هنا نهتم بسكان المدن لا غير.

4- المدينة:

لغويا المدينة هي المصر الجامع، وجمعها مدن ومدائن، والمدينة: اسم يثرب مدينة الرسول (ص)، وتعني أيضا الحضارة واتساع العمران[16]. ويقابل كلمة مدينة في اللغة الإنجليزية لفظ city الذي اشتقت منه كلمة civilisation[17] حضارة.

أما اصطلاحا، فقد تعددت التعريفات بشأن مفهوم المدينة منذ التاريخ القديم، كما هو الأمر عند أرسطو وابن خلدون الذي عرفها بأنها "أمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير ... وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج إلى اجتماع الأيادي وكثرة التعاون ... "[18].

وفي العصر الحديث، ورد تعريف المدينة وفقا لعدة مقاربات أهمها[19]: المقاربة الوظيفية التي يفرق أصحابها بين المدينة والريف مع إبراز العنصر التكاملي بينهما، فالمناطق الريفية هي وحدات إدارية بها عدد السكان أقل من مستوى مُعيَّن، بنيما تقابلها المناطق الحضرية أو المناطق المدينية التي تتميز بالكثافة السكانية العالية ونشاط سكانها القائم على النشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري أكثر من النشاط الزراعي المميز للمناطق الريفية.

أما أصحاب المقاربة الديمغرافية والإحصائية فيركزون في تعريف المدينة على اعتبارها فضاء لتركيز السكان بحسب كثافتهم، ومنه تحديد العتبات ومختلف المؤسسات الديمغرافية ومدى ارتباطها بالشروط الاقتصادية والإيكولوجية والتكنولوجية والثقافية[20]. وبناء على هذه المقاربة يرى البعض أن المدينة هي تجمع سكاني في رقعة أرضية محددة لا تبتعد مساكنها أكثر من 200 متر عن بعضها، وهناك من يحددها بعدد سكان لا يقل عن 2000 ساكن[21] كما بالنسبة لفرنسا.

أما في الجزائر فتسمى مدينة كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية[22]. وتسمى مدينة صغيرة، كل تجمع حضري يشمل ما بين عشرين ألف (20.000) وخمسين ألف (50.000) نسمة، وتسمى مدينة متوسطة، كل تجمع حضري يشمل ما بين خمسين ألف (50.000) ومائة

ألف (100.000) نسمة، ويسمى تجمع حضري كل فضاء حضري يشمل على الأقل خمسة آلاف (5.000) نسمة[23].

وتتميز المدينة عن الريف ببعض مظاهر التمدن والتحضر كالشبكات المختلفة للصرف الصحي، والكهرباء والماء والهاتف إلى غير ذلك.

وحسب المقاربة الاجتماعية فالمدينة هي مكان لتركيز السكان بناء على مجموعات متفرقة تربطها علاقات ومصالح متبادلة ومتعددة وأحيانا متضادة[24].

وحسب مختلف هذه المقاربات فالمدن الحديثة تظهر في أنواع كثيرة، منها المدينة الصناعية ville industrielle وهي مركز للتصنيع، كمدينة الحجار بولاية عنابة لإنها تضم أكبر مصنع للحديد والصلب على المستوى الإفريقي.

أما المدينة التجارية ville commerciale، فتأخذ طابع التمركز حول توزيع السلع الاقتصادية وتبادلها. ومن المدن الجزائرية المشهورة بهذا الاختصاص على المستوى الوطني نذكر مدينة تاجنانت بالشرق الجزائري، ومدينة العلمة وغيرهما كثير.

وظهرت المدينة الحدائقية Cité-jardin[25] كرد فعل لانتشار المدن الصناعية في البلدان الغربية خلال القرن التاسع عشر مما أدى إلى تلوث المدن وانتشار الكثير من الأمراض. وتعبر فكرة إيبنزر هاوارد Ebenezer Howard سنة 1898، عن تشييد مدن جديدة بمواصفات صحية، مستقلة، تتمتع بالاكتفاء الذاتي، [....] ويتمتع سكانها بوجود فرص عمل ملائمة، وإقامة دائمة بالمدينة، فضلا عما تقدمه من خدمات ترويحية للسكان[26]، وهو ما يسمى بالمدينة الإيكولوجية أو المدينة المستدامة.

ويشير مفهوم المدينة الإيكولوجية، أو المدينة المستدامة، إلى وحدة حضرية تحترم فيها مبادئ التنمية المستدامة والعمران البيئي، والتي يتخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لها بالشروط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية، استنادا إلى المبادئ الديمقراطية القائمة على أسلوب المشاركة وتطبيق برنامج الأمم المتحدة في هذا الشأن[27].

وقد يكون مفهوم المدينة الإيكولوجية– المدينة المستدامة، هو التعريف الذي نتبناه في هذه الدراسة، انطلاقا من أن البحث يرتكز أساسا على محاولة لمعرفة انتشار الثقافة البيئية لدى سكان المدن في الجزائر. ولذلك فمن خلال مختلف التعريفات الواردة بخصوص المدينة والسكان والبيئة أيضا، يمكن القول إن سكان المدن هو تعبير عن جماعات اجتماعية من البشر يستوطنون رقعة جغرافية في شكل تجمعات وتربطهم علاقات اجتماعية ويتميزون بالسلوك الحضاري، بحيث يمثل سلوك السكان المميز بالثقافة البيئية، الذي يسعى لصيانة البيئة ووضع الآليات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان البيئية، جانبا من السلوك الحضاري.

5- مفهوم آليات حماية حقوق الإنسان البيئية:

اعتبارا من أن الثقافة البيئية للسكان تتجسد في سلوكهم المكتسب فقد تصبح صيانة هذا السلوك مسألة يختص بها المجتمع المدني محليا والدولي عالميا، مما أدى إلى مساع شتى لخلق آليات تكون قادرة بشكل أو بآخر على المحافظة على البيئة ونشر الثقافة البيئية لدى سكان المعمورة.

هكذا نقصد بآليات حماية حقوق الإنسان البيئية في هذه الدراسة الحركات الجمعوية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والسياسة الدولية لحماية البيئة كما سيتم توضيحه لاحقا.

ثانيا: علاقة الإنسان بالبيئة:

ظل الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض، يجتهد لاستغلال موارد البيئة الطبيعية المحيطة به بمختلف الطرق لإشباع حاجاته الأساسية والكمالية. والملاحظ أن علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية هذه هي علاقة جدلية مستمرة مدى الحياة، لكنها تظهر دائما بصور وأشكال متباينة بين الفترة الزمنية والأخرى، حيث يرتقي خلالها الإنسان تبعا لعدد من المعطيات. ويمكن تتبع هذه العلاقة بديناميكيتها وتباينها عبر تاريخ الإنسان حسب المراحل التاريخية لتي تعاقبت عليها.

1- مرحلة الإنسان العاقل:

تسجل جدلية معقدة في علاقة الإنسان بالبيئة تاريخياً وجغرافياً، ذلك أنها حسب البعض تكون قد تراوحت بين مراحل الضعف البدني والعقلي للإنسان وتطوره التدرجي والبطيء جدا في هذا الشأن. حيث لم يكن قادرا في العصور الأولى من وجوده على تطوير أدوات للسيطرة على البيئة وإخضاعها لإرادته، في العصر الحجري القديم الأدنى[28]، والذي ظهر فيه الإنسان العاقل homosapiens[29].

لقد كان الإنسان العاقل يعيش في شكل جماعات صغيرة متفرقة دائمة التنقل في البيئة المحيطة بحثا عن مصادر غذائه، وتتكون الجماعة الواحدة في الغالب من حوالي خمسين فرداً، يشتركون في الصيد وجمع الثمار كمصدر وحيد للرزق[30]. ذلك أن حياة إنسان العصر الحجري القديم كانت تتميز بالصراع الطويل مع الطبيعة، وكان عليه أن يحيا عليها ويحمي نفسه منها ويقاوم قسوتها[31].

في هذه المرحلة التاريخية لم يؤثر الإنسان على التوازن البيئي في المناطق التي كان يعمرها، نظرا لضعفه وافتقاره للوسائل والأدوات التي تساعده على إخضاع الطبيعة لإرادته، وتذليل صعوباتها. لكن مع تطور الزمن واكتسابه الخبرة في تحسين ظروف معيشته تدريجياً، بدأ تأثيره في بيئته يتطور ليصبح سلبيا عليها، رغم أنه كان تأثيرا ضعيفا مقارنة بالعصور المتقدمة، ورغم أن البيئة كانت أكثر تأثيرا سلبا عليه نتيجة قسوة الطبيعة (كالفيضانات، والبراكين، والبرد والحر، والجفاف...إلخ). وكذلك الحيوانات المفترسة التي كانت تنال منه دوما في غياب أدنى سلاح يسمح له بمجابهتها[*]. وكان اكتشافه للنار أول الوسائل التي أعانته على مواجهة بعض المشكلات في حياته اليومية والنجاة من الحيوانات المفترسة، بل هو الأمر الذي مكنه من بداية الاستقرار الذي كان سببا في اكتشافه للزراعة.

2- مرحلة اكتشاف الزراعة:

تغيرت حياة الإنسان العاقل جذريا باكتشافه للزراعة التي فرضت عليه الاستقرار في منطقة واحدة وسمحت له باستئناس بعض الحيوانات وتدجينها، والاستغناء عن طريقة التنقل، مما وفر له الكثير من الوقت، وبالتالي التفرغ للبحث في تحسين أساليب حياته وإنتاج غذائه. كما مكنه ذلك من التعمير طويلا والتكاثر وبالتالي الزيادة في عدد السكان والسير بخطى جبارة في تقدم البشرية وتطور أساليب حياة الإنسان.

امتدت هذه المرحلة على مدى ثمانية آلاف سنة قبل الميلاد. فاعتبر «جوردون تشايلد» G. Child الانتقال إلى الزراعة بأنها "ثورة العصر الحجري الحديث". فهي، حسبه، كانت فاتحة لأسلوب جديد ومختلف في حياة

الإنسان[32]، في إشارة منه إلى التغير الجذري والانقلاب العميق الذي حدث في أسلوب حياة الإنسان تبعا لاستقراره، مما أدى إلى نشأة الحضارة وتقدمها[33]، والتي دفعت به إلى استغلال الطبيعة وإخضاعها لإرادته طلبا لغذائه وغذاء حيواناته، مما جعله يؤثر سلبياً فيها بلجوئه إلى استخدام العنف البيئي كحرق الغابات والتوسع في السكن ورمي فضلاته عشوائيا...إلخ.

نتيجة لمثل تلك الممارسات ظهرت نظم اجتماعية واقتصادية تسعى لتقنين العلاقات بين الناس، إذ ازدادت كثافة السكان وارتقت القرى إلى مدن وظلت تنمو بشكل بطيئ، ومن مميزاتها أنها كانت معزولة عن بعضها البعض. وتعد مدينة أريحا Jericho بفلسطين أقدم المدن بحوالي عشرة آلاف سنة[**].

ولكن ورغم أن الإنسان في هذه الحقبة من التاريخ القديم قد بدأ يستغل البيئة الطبيعية بأساليب عنفية، إلا أن تأثيره فيها ظل بسيطا كما في المرحلة الأولى تقريبا[34].

3- مرحلة الثورة الصناعية الأولى:

وفقا لمحاولات الإنسان المتكررة لإخضاع الطبيعة واستغلالها بهدف تحسين مستواه المعيشي دخلت البشرية مرحلة الثورة الصناعية الأولى، حيث أخذت التجمعات السكانية تنمو وتتطور تدريجياً، فشيدت المصانع خلال 1750 – 1790 في بريطانيا ثم ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة[35].

في سنة 1765 اخترعت الآلة البخارية والتي تعتبر رمزاً لبداية الثورة الصناعية[36]، استخدمت في وسائل النقل المختلفة مثل القطار والسفن والسيارات ثم الطائرات. كما حدثت في هذه المرحلة تحولات كبيرة في مجال الفلاحة الزراعية التي تزودت بالآلات الميكانيكية والأسمدة الكيماوية والمبيدات ...

وخلال هذه المرحلة أيضا، عرف سكان المدن والأرياف تحولات أخرى على الصعيد السكاني والديمغرافي، كالنزوح الريفي، مما أدى إلى ظهور مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية ساهمت في تدهور بيئة المدينة وتعقد الحياة الاجتماعية بها[37]. وبالمقابل أيضا، فقد صاحب التطور العلمي وخاصة في مجال الصحة ما يسمى بالانفجار السكاني، حيث قلت الوفيات وازدادت المواليد بشكل كبير. مما أدى إلى زيادة الطلب على البيئة وبالتالي استغلالها استغلالا عشوائيا ألحق بها أضرارا وخيمة كالإتلاف والتلوث. وتبعا لذلك التدهور بدأ الإنسان الأوروبي يسعى لابتكار وسائل وطرق الحد والتقليل من هذه الأضرار التي ألحقت بالمدن والبيئة الأوروبية، فكانت أول محاولات هذه الدول التفكير في تموين مصانعها بالمواد الأولية عبر استغلال البيئة الطبيعية الغنية في دول العالم الثالث من خلال استعمارها عسكريا أولا ثم استغلال ثرواتها ثانيا، والعمل على توطين الصناعات التي تستغني عن وجودها في أوروبا لاحقا[38].

ففي الجزائر مثلا، وبالنظر لما تتمتع به من ثروات وموارد طبيعية مهدت لأطماع الاستعمار الفرنسي واحتلاله سنة 1930، شرعت في استغلال ثرواتها الطبيعية دون أي احترام للحقوق البيئية، مما أدى إلى استنزاف الموارد البيئية الجزائرية. ومن ذلك الثروة الغابية حيث تعرضت لقطع الأشجار وحرق الغابات وهدم المباني ...إلخ، كما قام المعمرون بعمليات الحفر الهمجية رغبة منهم في الحصول على الثروات المعدنية مما أدى إلى تعكير طبقات المياه الجوفية وتشويه سطح الأرض. كما قام المستعمر بإنشاء المستوطنات على حساب الأراضي الفلاحية[39].

4- مرحلة الثورة الصناعية الثانية: أخيرا بلغ الإنسان مرحلة متقدمة من التطور، وهي المرحلة التي نعيشها الآن، ويطلق عليها تسمية الثورة الصناعية الثانية أو ثورة الحاسبات الإلكترونية والاتصالات والمعلوماتية...إلخ. فمنذ

نهاية الحرب العالمية الثانية حدثت تغيرات كثيرة ومتلاحقة في النظم التقنية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتتميز هذه المرحلة بالتقدم المفرط في العلوم والتكنولوجيا خصوصاً في الفضاء الخارجي واستعمال تكنولوجيا الاتصال، وتبعا لذلك ظهرت المشكلات البيئية في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول الصناعية، ثم انتقلت إلى الدول النامية.

وقد تضررت مختلف بقاع العالم من جراء النمو والتنمية والبحث عن الارتقاء المستمر في المستويات المعيشية وتطوير الصناعة والزراعة والخدمات التي تعتمد على الاستخدام المكثف للمواد الطبيعية والطاقة، والتي أصبحت في نفس الوقت مبعثا للتلوث البيئي بمختلف أنواعه الغازي والسائل والبخاري والصلب...[40].

ثالثا: تطور الثقافة البيئية عبر تاريخ البشرية:

يدل مفهوم الثقافة البيئة، كما سبقت الإشارة، على مدى فهم الأفراد للوضع البيئي في العالم ومدى انتشار سلوك المحافظة على عناصر النظام البيئي وتوازنه بوصفه مصدر استمرارهم في الحياة الدنيا. فبوعي السكان أو بدونه، يلاحظ أن هذه الثقافة كانت بارزة في سلوك الإنسان القديم وتطورت معه عبر الزمان والمكان[41].

لقد كان الكهنة في عصر الأهرامات المصرية مهتمين بالبيئة الطبيعية وأثرها على صحة الإنسان، وتوصلوا إلى إيجاد علاقة قوية بين المكان والمرض والمجتمع. وأشار بعض العلماء إلى أن المصريين القدماء كانوا يعتمدون في تشخيص المرض على البيئة الطبيعية والاجتماعية للمريض (أي مكان إقامته وعلاقاته الاجتماعية)، وذلك عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة عن العمل، والمستوى الثقافي، والحالة الاقتصادية، ومدى اعتقاد المريض في السحر والخرافة والدين[42].

أما "أبوقراط" و"فيلولوس" Philolaus فقد ذكرا بأن للوقاية من تدهور صحة الإنسان والمجتمع يجب معرفة البيئة ودراستها، فإذا كانت هذه غير صالحة وجب تعديلها. كما حاول هذان الفيلسوفان التعرف على كيفية تعامل الإنسان مع بيئته، وما يكسبه هذا التعامل من خبرات قد تؤدي إلى المرض. كذلك تعتبر البيئة الإغريقية القديمة من أفضل البيئات الطبيعية والبشرية وسكانها أكثر اهتماما بالبيئة المحيطة بهم[43].

وفي البيئة العربية الصحراوية، قبل وبعد ظهور الإسلام، يلاحظ انتشار الثقافة البيئية بين سكانها عموما، مما ساعد في تأسيس نسق طبي قائم على الأعشاب والنباتات واستخدامها في علاج بعض أمراض البيئة الصحراوية كمرض الجدري والحصبة والطاعون والصداع ...إلخ[44]. وكان العصر الإسلامي زاخرا بالعديد من العلماء الذين نبغوا في الطب مثل ابن سينا، والكندي، والرازي، والزهراوي، وغيرهم، وقد اهتموا بقضايا اجتماعية وبيئية مثل الظروف الاجتماعية للمريض، وتأثير الموسيقى في العلاج ودور النباتات والأعشاب في الوقاية والعلاج[45].

لكن إذا لاحظنا هذه الصور الإيجابية التي تدل على انتشار جانب من الثقافة البيئية باستغلال الطبيعة لفائدة سكان المعمورة عموما، فإنه في المقابل كان إقبال الإنسان على هذه الطبيعة مكثفا وعنيفا بالشكل الذي أضر بها دون وعي منه في العصور والبيئات القديمة كما في البيئات الحديثة، ومن أمثلة ذلك اللجوء إلى الحروب الطاحنة لفض النزاعات بين الأقوام والدول وحل المشكلات الاقتصادية والأمنية للأفراد والمجتمعات، مما ينتج عنه التعدي على كل أشكال البيئة[***]، مما دفع بجهات متعددة إلى إعادة النظر في نشر السلوك البيئي الإيجابي وتعميم الثقافة البيئية لدى سكان المعمورة بتنظيم الهيئات الحكومية وغير الحكومية تتقدمها الحركات الاجتماعية المتعددة

لسن القوانين والنصوص التشريعية التي تحكم علاقة السكان ببيئتهم المحيطة في إشارة منهم للمحافظة على التوازن البيئي الذي يضمن للبشرية الاستمرار في الحياة.

رابعا: البيئة والحركات الاجتماعية:

عرف الاهتمام بالبيئة حركات اجتماعية مكثفة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، تسعى في عمومها إلى التأثير على العملية السياسية من خلال الضغط، والنشاط، والتعليم، من أجل حماية الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية[46].

ومن أهم الحركات الاجتماعية التي اهتمت بالمجال البيئي ما يسمى بالحركة البيئية والحركة الإيكولوجية.

تتمحور اهتمامات الحركة البيئية حول: حماية البيئة، والصحة، وحقوق الإنسان. وتستخدم هذه الحركة عادة لحماية البيئة وحقوق الإنسان البيئية، والتظاهرات والاحتجاجات السلمية من أجل إحداث تغييرات في السياسة العامة أو سلوك الأفراد والجماعات والسكان.

يلاحظ أن الاهتمام بالبيئة يتكرر بأشكال مختلفة وفي أجزاء مختلفة من العالم، وأنه ليس من صنع الحركات الاجتماعية التي تأسست في القرن الماضي فحسب، بل تمتد جذور التفكير في حماية البيئة في عمق التاريخ، ويرجع الفضل في ذلك إلى فئات اجتماعية كثيرة من مفكرين وفلاسفة ورجال الدين. فعلى سبيل المثال، في العالم العربي، كانت الكتابات المبكرة وخاصة الطبية منها، تهتم بموضوع البيئة منذ زمن طويل، حيث كان الفلاسفة وعلماء الطب مثل ابن سينا، وابن النفيس وغيرهم ...، يلفتون الانتباه إلى مشكلة تلوث الهواء، والمياه، والتربة، والنفايات الصلبة وتحدثوا مطولا عنها، في كتاباتهم وتدخلاتهم وأرائهم ونظرياتهم العلمية[47].

وفي أوروبا فالحركة الإيكولوجية عموما وحركات حماية البيئة خصوصا ظهرت مع الفلسفة الألمانية في القرن التاسع عشر، وخاصة مع أعمال عالم الحيوانات الألمانيإرنست هيكل Ernest Haeckel الذي اخترع مفهوم الإيكولوجية سنة 1868، حسب المؤرخ الفرنسي الشهير فرانسوا جورج دريفوز François-Georges Dreyfus[48]. وحسب هذا المؤرخ دوما، فإن حركة حماية البيئة في أوروبا تعود بجذورها للكنائس ورجال الدين والمثقفين الكاثوليكيين الذين مجدوا الأرض وعملوا على حمايتها من التوسع العمراني والتصنيع ...إلخ.

أما في القرن التاسع عشر فإن التيارات الفكرية المتعلقة بحماية البيئة تكون قد انطلقت في كل من فرنسا وأمريكا، وسرعان ما عرفت انتشارا مكثفا منذ النصف الثاني من القرن العشرين بدخول عدة ناشطين في مختلف الحركات الاجتماعية لحماية البيئة والطبيعة، وعلى رأسهم البيولوجيون وعلماء الطبيعة[49].

ويعتقد البعض، أن الرأسمالية قد تمكنت من خلق ساحات صراع مختلفة ومتنوعة، ترتبط بتجاوزات لحقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة، وإشراك المرأة في سوق العمل...إلخ. كما عملت على خلق حركات ليبرالية لحماية هذه الحقوق، وأطلقت العديد من البرامج الدعائية والتوعوية في سبيل الوصول إلى الحلول المنتظرة. وتبعا لذلك فقد تزايدت الحركات المطالبة بالحفاظ على البيئة من آثار الصناعة والنفايات في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ممثلة في عدة مدارس كالمدرسة الرأسمالية النظيفة التي تدعو إلى فرض تشريعات وقوانين للحد من التلويث المستمر للبيئة، والمدرسة الإيكولوجية الأصولية التي ترى بأن التقدم التكنولوجي هو المسبب الأساسي للإضرار بالبيئة، والمدرسة الإيكولوجية الاشتراكية التي تنطلق من اعتبار التقدم التكنولوجي بوصفه محددا أساسيا في العلاقة بين البيئة والنظام الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي.إن نمط الإنتاج والاستهلاك في الدول الرأسمالية

هو نمط معاد للبيئة وممجد للأرباح بأي ثمن كان. لقد تبع توسع الحركات الاجتماعية من أجل حماية البيئة والطبيعة تأسيس عدد كبير من الجمعيات التي تنشط في هذا الاتجاه على المستويات غير الحكومية وبمباركة الأنظمة العالمية مثل الأمم المتحدة والاتحادات الدولية التابعة لها، وعلى المستوى الحكومي فقد أنشئت وزارات تعنى بالبيئة وتعمل على حماية حقوق الإنسان البيئية.

وفي الجزائر، واعتبارا من أن الدولة الجزائرية هي عضو في المنظمة العالمية للأمم المتحدة ولها مكانة في كثير من الاتحادات الدولية كالمنظمة العربية والمنظمة الإفريقية وغيرها، فقد وجهت عناية خاصة لمجال البيئة، حيث استحدثت وزارة للبيئة منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي، كما فتحت المجال واسعا لنشاط الجمعيات المحلية والوطنية لترقية البيئة والمحافظة عليها. وقد بلغ عدد الجمعيات التي تنشط في الساحة الوطنية من أجل حماية البيئة أزيد من 60 جمعية وطنية بيئية وأكثر من 1900 جمعية بيئية محلية ولائية[50].

عموما يبدو هذا العدد من جمعيات حماية البيئة كبيرا وباستطاعته أن يغطي كل التراب الوطني، غير أن اللافت للانتباه هو قلة فاعلية هذه الجمعيات، فعلى الرغم من وجودها فعلا في الواقع الاجتماعي الجزائري إلا أن البيئة تشكو الكثير من التجاوزات الخطيرة، سواء فيما يتعلق بالغطاء النباتي والمساحات الخضراء أو فيما يتعلق بالتلوث البيئي عموما (التربة والماء والهواء).

واللافت للانتباه أيضا، أن عدد الجمعيات التي تنشط في مجال البيئة بولاية عنابة، على سبيل المثال لا الحصر، لا يتعدى نسبة 1,13% من إجمالي الجمعيات النشطة على المستوى الوطني المصرح بها. وهذا يدل على قلة الوعي المدني بأهمية البيئة في حياة الفرد والمجتمع من جهة. ثم إن قلة النشاط الجمعوي في هذا المجال وضعفه إنما ينعكس مباشرة على تدهور البيئة وضعف سبل نشر الثقافة البيئية وتعميم السلوك البيئي بين سكان المدن والأرياف.

لكن في المقابل شرعت الجزائر في تأسيس جمعيات لجان الأحياء، وهي سبيل من سبل نشر الثقافة البيئية لدى السكان، ففي كل حي سكني تقريبا توجد اليوم لجنة حي تضطلع بمهمة صيانته والحفاظ عليه وتوعية السكان بأهمية البيئة وخطورة تدهورها، غير أن تدخل هذه اللجان يبقى ضعيفا وغير فعال في ظل ضعف التنظيم وقلة الإمكانيات المادية وعزوف الناس عن الانخراط فيها، وهو الأمر الذي أكدته بعض الدراسات الميدانية التي اعتنت بموضوع البيئية وإيكولوجية المدن[51].

أخيرا، يمكن القول إن نشاط الحركة من أجل حماية البيئة في العالم قد كانت ذات تأثير بارز في السياسة والفكر والمجتمع، وأن منهجها في ذلك كان الضغط بالتظاهرات السلمية، والاستمرارية في الضغط على الجهات التي تنتهك البيئة في كل مناسبة مما أسفر على سن قوانين ومواثيق دولية هامة تسعى كل الدول إلى احترامها، مع الإشارة إلى قلة تدخل هذه الجمعيات والهيئات وقلة فاعليتها في بعض المدن الجزائرية عموما[52]، مع تسجيل ملاحظة مهمة وهي أن الحركة الجمعوية الجزائرية في غالبيتها لا تتحرك بالضغط سلميا من أجل إعادة الاعتبار للبيئة والدفاع عن الحقوق البيئية للإنسان، ولا حتى العمل على توعيته وترقية سبل التوعية التي تعمل في هذا الاتجاه بهدف غرس الثقافة البيئية لدى سكان المدن.

غير أن هذه الملاحظات لا تمنع من القول بأن الجزائر عملت ومازالت تعمل على المستوى التشريعي من أجل حماية البيئة.

خامسا: التشريعات الجزائرية في حماية البيئة:

هناك العديد من القوانين والتشريعات الهامة التي صدرت في شأن حماية البيئة والسكان في الجزائر. ومن أبرز القوانين المشرعة لحماية البيئة والحقوق البيئية للسكان في الجزائر قانون حماية البيئة، وقانون تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، وقانون شروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، والقانون التوجيهي للمدينة، وقانون تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها. وقد أعطى المشرع الجزائري عناية كبيرة لتنفيذ السياسية الوطنية لحماية البيئة التي تبرز أسسها في عدد من الأطر القانونية، كحماية الموارد الطبيعية....

1- سياسة الدولة الجزائرية في حماية البيئة: وقد مرت رعاية الدولة الجزائرية للبيئة والحقوق البيئية لسكان الجزائر بمراحل خلال فترة الاستعمار الفرنسي وبعد الاستقلال.

لقد خضعت الجزائر فترة طويلة لسيطرة الاستعمار واستبداده، وعانت كثيرا من وحشية الاستعمار الفرنسي وما خلفه من أضرار على بيئتها وسكانها وأفرادها. وقد أصدر الاستعمار الفرنسي قوانين عديدة في تلك الحقبة من التاريخ تهدف كلها إلى حماية البيئة وسكان فرنسا. غير أنها كانت تتجنب تطبيق تلك القوانين في الأراضي الجزائرية المستعمرة لأن ذلك يتعارض مع مصالحها الاستعمارية مما أدى إلى استنزاف الموارد البيئية وتقليصها[53].

أما بعد الاستقلال فقد اعتنى المشرع الجزائري بالبيئة الجزائرية وسكانها حيث سن عددا معتبرا من القوانين تحمي السكان والبيئة معا. لكن كان اهتمامه بالبيئة في البداية ضئيلا حيث ركز على إعادة بناء ما خلفه المستعمر من مشاكل في الإسكان والشغل وغيرها، ثم بمرور الزمن أخذت الجزائر تهتم بالبيئة، من خلال إصدار عدة تشريعات منها ما تعلق بحماية السواحل[54] ومنها ما يتعلق بالحماية الساحلية للمدن[55]. كما تم إنشاء لجنة المياه[56]، وقد صدر أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية وصلاحياتها وهو قانون البلدية الصادر سنة 1967 إلا أنه لم يبين صراحة الحماية القانونية للبيئة واكتفى فقط بتبيان صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره يسعى إلى حماية النظام العام[57]. أما قانون الولاية الصادر سنة 1969 فقد تضمن شيئا عن حماية البيئة حيث أكد على التزام السلطات العمومية، بالتدخل لمكافحة الأمراض المعدية والوبائية.

ومع مطلع السبعينيات من القرن العشرين دخلت الجزائر مرحلة التصنيع، وبدأ اهتمام الدولة بحماية البيئة يأخذ طابعه القانوني والتأسيسي بوضوح، فأنشأت المجلس الوطني للبيئة كهيئة استشارية تقدم اقتراحاتها في مجال حماية البيئة[58].

وخلال فترة الثمانينيات صدرت عدة قوانين وتشريعات خصت حماية البيئة بالدرجة الأولى، وعلى رأسها صدور قانون حماية البيئة الذي تضمن المبادئ العامة لحماية البيئة، والذي يعتبر "نهضة قانونية في سبيل حماية البيئة والطبيعة من جميع أشكال الاستنزاف"وفتح المجال لصدور عدة قوانين وتنظيمات أهمها القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها[59]، الذي ركز على "تدابير حماية المحيط والبيئة".

كما صدر سنة 1987 القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية ، في محاولة أخرى من الدولة الجزائرية نحو تبني سياسة التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية والموارد البيئية والطبيعية[60]، بل زادها اهتمام الدولة بحماية البيئة أكثر عمقا وتركيزا عندما عالجت الموضوع دستوريا بتكريس الحماية القانونية للبيئة في دستور 1989 واعتبرتها مصلحة عامة تجب حمايتها وفقا للمادة 51 منه.

وفي بداية التسعينيات ورغم ما كانت تعانيه الجزائر من مشكلات خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وأحداث 5 أكتوبر 1988، إلا أن اهتمامها بحماية البيئة لم يعرف تراجعا، حيث صدر قانونا البلدية والولاية، حيث أصبحت مسألة حماية البيئة من اختصاص المجلس الشعبي لولائي وتدخل ضمن أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا تهيئة الإقليم الولائي، وحماية البيئة وترقيتها والسهر على أعمال الوقاية الصحية واتخاذ الإجراءات المناسبة[61].

وأما مع مطلع الألفية الثالثة فقد تكثفت جهود الدولية الجزائرية من أجل حماية البيئة، وغدت سياستها واضحة للنهوض بالبيئة وحمايتها وترقيتها، انطلاقا من المبادئ والأهداف التي تجسد حماية أفضل للبيئة بما يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة التي تضمنها القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[62] والذي جاء نتيجة لمشاركة الدولة الجزائرية في المحافل الدولية التي دقت ناقوس الخطر حول تدهور البيئة، والاقتراحات المقدمة في إطار ذلك ومنها ندوة ستوكهولم وقمة دول عدم الانحياز التي احتضنتها الجزائر، وكذا مصادقتها على العديد من الاتفاقيات التي تهتم بنفس الموضوع مثل اتفاقية ريودي جانيرو بالبرازيل التي تعتبر نقطة تحول كبرى في السياسة البيئية الدولية عموما والجزائرية خصوصا.

وفي هذا الإطار دوما، قدم المشرع الجزائري لحماية البيئة، مجمل العناصر التي تحقق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على سلامة السكان وصحتهم النفسية والعقلية والبدنية.

وعلى العموم يمكن القول إن الجزائر كغيرها من الأمم لم تُقَصِّر من الناحية التشريعية في التدخل من أجل حماية البيئة والمحافظة على المحيط، وخاصة فيما يتعلق بجعل العلاقة إيجابية بين السكان وبيئتهم، رغم ما يلاحظ من تدني مستوى الخدمات وتطبيق النصوص التشريعية واحترامها من قبل الجهات المخولة، ثم الفراغ القانوني الملاحظ بالنسبة لتطبيق عقوبات صارمة وردعية لكل من يتجنى على البيئة ويلحق بها أضرارا من قبل السكان أو الهيئات والمنظمات النشطة.

2- تسيير النفايات ومراقبتها:

يهدف القانون رقم 01-19 المذكور أعلاه، إلى تنظيم وتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، وفيه ركز المشرع الجزائري على مجموعة من المبادئ الأساسية كالوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات من المصدر، وتنظيم وفرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها، وتثمين النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن، باستعمال تلك النفايات، من الحصول على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة والمعالجة البيئية العقلانية للنفايات كما هو الأمر بالنسبة لمشروع منطقة السمار بالجزائر العاصمة التي تحولت من مفرغة للنفايات الصلبة إلى حديقة خضراء عمومية[63]، وأخيرا العمل على إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار أو تعويضها[64].

على صعيد آخر فقد حدد هذا القانون وصنف أنواع النفايات والعمليات المرتبطة بها، منها النفايات المنزلية وما شابهها، والنفايات الضخمة، والنفايات الخاصة وهي كل النفايات الناتجة عن النشاط الصناعي والزراعي والصحي والخدمات العامة، والنفايات الخاصة الخطرة التي تحتوي على المواد السامة والمضرة بالصحة العمومية

أو البيئية، ونفايات النشاطات العلاجية التي تختص بالمجال الطبي والبيطري، وأخيرا النفايات الهامدة الناتجة عن استغلال المحاجر والمناجم وأشغال الهدم أو البناء أو الترميم...

ثم شرع القانون نفسه للطرق الصحيحة والعلمية التي يجب اعتمادها للتخلص من مختلف هذه النفايات ومعالجتها وإعادة تدويرها...، ومنها طريقة جمع النفايات وفرزها، والمعالجة البيئية العقلانية للنفايات وإعادة استعمالها وإزالتها، وعمليات نقلها وعبورها واستيرادها وتصديرها[65].

لكن على المستوى الجزائي يلاحظ المختصون وجود الكثير من الثغرات التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة لحماية البيئة والحقوق البيئية للسكان كما في نص المادة 64 من القانون رقم 01- 19 المذكور أعلاه، التي تعاقب على رمي أو طمر أو غمر أو إهمال النفايات الخاصّة في المواقع غير المخصصّة لهذا الغرض، غير أن المادة لا تحدد هذه المواقع، مما يقتضي البحث في نصوص أخرى لمعرفة المواقع الخاصّة بالتصرف في النفايات[66]. كذلك يحتاج عدد من المواد التي يتضمنها هذا القانون إلى الزيادة في الشرح كما في المادة 6 منه، التي تلزم "كل منتج للنفايات أو الحائز لها باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن"، حيث نتساءل هنا عن هذه الإجراءات الضرورية ثم ما هو القدر الأقصى أو القدر الأدنى للنفايات التي يجب أن لا يتجاوزها منتج النفايات من سكان المدن؟.

3- شروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها:

تشكل المدن الجديدة مراكز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما توفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز. ويندرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من أجل إعادة توازن البنية العمرانية التي تهدف إليها أدوات تهيئة الإقليم وفق التشريع المعمول به[67]، في ظل "الأزمة الحضرية" التي تمر بها المدن الجزائرية عموما والمدن الكبرى منها خصوصا.

وقد أوضح المشرع الجزائري في القانون رقم 02-08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423هـ الموافق 08 مايو سنة 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها في الجزائر، ومن أهم الشروط والعناصر التي ركز عليها:

- تحديد شروط إنشاء المدن الجديدة وأدوات تهيئتها.
- أحكام وإجراءات اختيار العقار.
- كيفية إنجاز المدن الجديدة، وخاصة ما تعلق بمراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمنطقة وحماية أرضيها الزراعية بمنع إنشاء المدن عليها كما تنص عليه المادة 8 من هذا القانون.

4- تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها:

حدد القانون رقم 07- 06 المؤرخ في 25 ربيع الثاني 2007/05/13 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها كل الأهداف التي أراد المشرع الجزائري تحقيقها من وراء هذا القانون من خلال تحسين الإطار المعيشي الحضري للسكان بإنشاء وترقية وصيانة وتحسين نوعية المساحات الخضراء الحضرية الموجودة وتوسيعها بالنسبة للمساحات المبنية مع إلزامية إدراج المساحات الخضراء في كل مشروع بناء تتكفل به الدراسات الحضرية والمعمارية العمومية والخاصة[68].

كما ركز هذا القانون على أهم التصنيفات المتعارف عليها في عملية إنشاء المساحات الخضراء من حدائق نباتية عامة وتجميلية وإقامية وغابات حضرية، كالصفوف المشجرة الموجودة في المناطق المسكونة وغير المسكونة وشروط وكيفيات تصنيف المساحات الخضراء ومخططات تسييرها والمقاييس المطبقة عليها.

خلاصـــة

صحيح أن القوانين والتشريعات المسيرة التي تؤطر لتسيير البيئة في الجزائر عموما، ترتقي إلى المستوى الذي يكشف عن محاولات جادة لنشر ثقافة بيئية محترمة، غير أن تطبيق مواد هذه القوانين لا يبدو أنه يسير في نفس الاتجاه. حيث يسجل دوما التأخر في تطبيق تلك المواد والنصوص القانونية، ولا يوجد اهتمام محترم وكاف للتكفل بتوعية المواطنين في مجال اكتساب ثقافة بيئية تساهم في ترقية حماية السكان من الأخطار التي تعود عليهم من جراء الأضرار التي يلحقونها بالبيئة، كغياب الملتقيات والندوات في هذا الموضوع وتوزيع المناشير المكتوبة، وإنتاج اللوحات الإشهارية والمعلقات التي تصب في اتجاه توعية السكان بأهمية البيئة وأخطار إلحاق الضرر بها وخاصة في المناطق الهشة للمدن، ناهيك عن أن المدرسة والأسرة لا تقوم بدورها كاملا في إرساء قواعد التربية البيئية.

إن البيئة اليوم، وعلى المدى البعيد، أصبحت زيادة على أنها قلب وقالب ثقافة السكان، فهي ضرورة اقتصادية تدر الربح على الأفراد والمجتمعات، وأن كل ما هو غير بيئي، فهو غير اقتصادي بالضرورة، حسب قانون الطبيعة، وبالتالي فالوعي بأهميتها يأتي استجابة لتثمين العلاقة الإيجابية بين السكان وبيئتهم المحيطة وتطوير سلوكهم في اتجاه ثقافة البيئة الخضراء، والصحية، التي ستميز مستقبل البشرية في الزمن القريب.

إن البيئة الطبيعية هي حالة من الجدل المستمر بين سعي سكان المعمورة للمزيد من التطور على حساب بيئتهم، وسعيهم المستمر في ذات الوقت لحماية هذه البيئة. وهي في الواقع جدلية مستمرة تميز تأثير البيئة العمرانية على مستعمليها حسب النظرية السلوكية، حيث أثبتت الدراسات التي ظهرت في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن جانبا كبيرا من التفكير العمراني قد وجه الأبحاث نحو دراسة الفضاء كوسيلة للسلوك الإنساني. ونتيجة لذلك برز نموذج "الإنسان الحضاري" في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين كموضوع للنقاش بين علماء الاجتماع والاقتصاد والعمران في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك اتخذ بعض العلماء إشكالية "الفرد والبيئة الفيزيقية individu-environnement physique كموضوع للدراسة من النموذج الحيواني (sur la base du modèle des animaux).

فثقافة البيئة بصفتها ثقافة في السلوك الاجتماعي المتحضر تهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية سلوك الأفراد والسكان في الاتجاه الذي لا يتجاهل البيئة ما دام العائد البيئي هو مصدر رخائهم وضمان استمرارهم في الوجود.

ولا يمكن أن تكتسب الثقافة البيئية إلا وفقا لأساليب تعلم السلوك البيئي. ذلك أن أي نمط ثقافي إنما يفسر بالتقارب في مواقف مختلف أنماط الحياة حسب أصحاب النظرية الثقافية كما يراها ميكايل طومبسون Michael Thompson وزملاؤه.

إن حماية البيئية قبل أن تتحول إلى ضرورة حياتية لسكان الأرض وبالتالي ثقافة بيئية عامة، فهي تشكل معادلة اقتصادية معقدة، تحتاج إلى جهود كبيرة لفهم الظاهرة البيئية وحل المشكلات والعقبات التي تحول في كثير

من الحالات دون فهم الأفراد لأهمية البيئة الصحية في حياتهم، وبالتالي العمل في الاتجاه الذي يسمح بالمحافظة على البيئة والتقليل من استهلاكها بالطرق العشوائية والتعدي عليها وإلحاق الأضرار بها.

وقد نلاحظ أن المجتمع الدولي ومنه الجزائر، يبدو في غالبيته قليل الاهتمام بعناصر البيئة والسعي الجاد من قبله للمحافظة عليها رغم ترسانة القوانين التي يصدرها لأجل ذلك في كثر من الأحيان. وبالإضافة إلى قلة الاهتمام هذه يوجد عزوف عن "صناعة الثقافة البيئية" في الجزائر عموما، حيث لا تتدخل الجهات المعنية بوضع أسس هذه الثقافة وخلق الآليات المناسبة لنشرها وتفعيلها.

إن أغلب الجهود البيئية المبذولة حالياً هي غربية المنشأ والدافع، تأتي في مقدمتها الدول الاسكندنافية، وكندا، وبقية دول أوروبا، ثم أمريكا. وأسباب ذلك كثيرة، ويرجع أهمها إلى ارتفاع الوعي البيئي لدى المواطن الغربي، وإدراك تلك الدول للأخطار والأضرار التي خلفتها الكوارث الطبيعية مؤخراً من تأثر طبقة الأوزون، وذوبان الجليد، والتصحر وانتشرا النفايات...إلخ. كما يرجع ذلك أيضا إلى الضغوط التي تمارسها الجمعيات الصديقة للبيئة لتي تنشط وسط أنظمة ديمقراطية تسمح بإجراء الدراسات والأبحاث العلمية وتثق في نتائجها وتسخرها لصالح المحافظة على البيئة، مما أدى اليوم إلى بداية تموضع ما يسمى بالاقتصاد الأخضر في الضمير العالمي وانتشار ثقافة البيئة الخضراء في مختلف هذه الدول. وعلى خلاف من ذلك بقيت الجزائر وعدد معتبر من دول العالم المتخلف تسبح في "ثقافة الإهمال البيئي".

الهوامش:

1- حسن سعفان، "ثقافة"، في إبراهيم مدكور: **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 199–200.

2- مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**، دار الفكر، بيروت لبنان– دمشق سورية، 1974، ص 74.

3- عزاوي، أعمر و د. لعمى، أحمد،"الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة"، في مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد، 2010 ، ص 42.

4- نوار، مربوحة بولحبال، **محاضرات في علم اجتماع التربية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران– الجزائر، 2005، ص 30–131.

5- «Environnement» in Petit Larousse en Couleur, libraire Larousse, paris, 1987, p 345.

6- سعفان، حسن، "بيئة"، في إبراهيم مدكور، مرجع سبق ذكره، ص 103.

7- برعي، مرفت حسن، **برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال**، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، جامعة الأسكندرية، 2006.

8- بيزيد، يوسف، "**الثقافة البيئية المهام والأبعاد**"، في **الثقافة البيئية الوعي الغائب**، رابطة الفكر الإبداعي، بولاية الوادي 2008، ص 111.

9- عرفان، محمود محمود، **التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنمية الوعي البيئي**، في **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2003، ص 132.

10-Population, in **Petit Larousse en Couleurs**, op.cit, p 724.

11- نفس المرجع.

12–TOUFFET Jean, **Dictionnaire essentiel d'écologie**, Rennes-Ouest France, 1982, p 72.

13-DUVIGNEAUD Jean, **la synthèse écologiqu**e, Paris. Doin, 1984, p 10.

14-LEGAY J.M., DEBOUZIE D., **Introduction à une biologie des populations**, Paris, Masson,1985, p 10.

15-بيرسا، رولان، **معجم علم السكان**، تحرير كريستوف ويلسون، ترجمة: مصطفى خلف عبد الجواد، مراجعة وتقديم: محمد الجوهري، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية– **كلية الآداب**– جامعة القاهرة، 2007، ص 272.

16-المعجم الوسيط، المجلد 2، ص 859.

17-د. عارف، نصر محمد: "**حضارة المدينة الغربية**"، مقالة منشورة على موقع متصفح ويب.Google، على الرابط: http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/hadarah.htm.

18-مدوكي، مصطفى: **مفاهيم عامة حول المدينة، دروس في مادة ورشة العمران**، لطلاب السنة الثالثة ليسانس التخطيط والتهيئة المجالية، قسم الهندسة المعمارية، كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة محمد خيضر– بسكرة، على موقع الأنترنت، الرابط:
http://univ-biskra.dz/enseignant/medouki/4%20-%20G%C3%A9n%C3%A9ralit%C3%A9s%20sur%20la%20ville.pdf

19-مدوكي، مصطفى: **مفاهيم عامة حول المدينة**، المرجع السابق نفسه.

20-نفس المرجع.

21-نوار، مربوحة بولحبال(2011): "**إشكالية المدينة بين التنمية الاجتماعية والجريمة**" في دورية **الفكر الشرطي**، تصدر عن مركز بحوث شرطة الشارقة، مجلد 20 العدد 76 يناير 2011، ص 126.

22-المادة 03 من القانون رقم 06– 06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 هـ الموافق لـ 20 فبراير سنة 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 15، الصادرة في 12 مارس 2006، ص 18.

23-المادة 04 من القانون رقم 06 –06، المرجع السابق نفسه.

24-مدوكي، مصطفى، المرجع السابق نفسه.

25- Cité-jardin, in Wikipédia l'encyclopédie libre, http://fr.wikipedia.org/wiki/Cit%C3%A9-jardin.

26-حمادة، مصطفى عمر، **السكان وتنمية المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1998، ص 43.

27-Ville durable, in Wikipédia l'encyclopédie libre, http://fr.wikipedia.org/wiki/Ville_durable.

28-عبد العظيم، حسني إبراهيم: "**البيئة والصحة والمرض: مقاربة سوسيو– تاريخية**"، في المجلة إليكترونية: **الحوار المتمدن** – العدد: 3382 – 2011 / 5 / 31 – 06:38، على موقع الأنترنت:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=261254.

29-كتاب المعرفة، **الشعوب والسكان**، شركة ترادكسيم شركة مساهمة سويسرية، جنيف، 1971، ص 9.

30- د. مزاهرة، أيمن سليمان، و د. الشوابكة، علي فالح، **البيئة والمجتمع**، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص 17.

31-كتاب المعرفة، **الشعوب والسكان**، مرجع سبق ذكره، 12.

(*) تشير بعض الدراسات إلى أن المصريين القدامى عمروا في العصر الحجري القديم على الهضاب حول النيل في كهوف من الصخور هرباً من قسوة الطبيعة والحيوانات البرية وعاشوا على صيد الحيوان، واستخدموا الأدوات الحجرية، وبعد العصر المطير حدثت نوبات من الجفاف أدت إلى تجمع السكان في وادي النيل بعد أن أصبحت الصحراء فقيرة في مواردها من الماء والنبات والحيوان. لمزيد من المعلومات في هذا الشأن انظر: "عصر ما قبل التاريخ" في ويكيبيديا الموسوعة الحرة على شبكة الأنترنت: http://ar.wikipedia.org/wiki.

32-محيسن، سلطان: **عصور ما قبل التاريخ**، جامعة دمشق– سوريا، 2001، ص 240.

33-النور، أسامة وألجا وشلابي، أبو بكر: **تاريخ الإنسان حتى ظهور المدنيات: دراسة في الأنثروبولوجيا الفيزيقية والثقافية**، دار فاليتا – مالطا –1995، ص 632.

(**)- أريحا هي مدينة **كنعانية** قديمة، وأقدم مدينة في تاريخ البشرية، حيث ترجع نشأتها إلى العصر الحجري بـ 10 – 11 ألف سنة، أي بحوالي ثمانية آلاف قبل الميلاد. لمزيد من المعلومات في هذا الشأن، انظر : "أريحا"، في ويكيبيديا الموسوعة الحرة على شبكة الأنترنت /http://ar.wikipedia.org/wiki،
-Jéricho, in ***LAROUSSE*** encyclopédie en line http://www.larousse.fr/encyclopedie/ville/J%C3%A9richo/125859

34-د. مزاهرة، أيمن سليمان ود. الشوابكة علي فالح، مرجع سبق ذكره، ص 23.

35- Said Bouzeguia: "**انطلاقة الثورة الصناعية :التطور التقني، الانعكاسات على البنية الاجتماعية**" مقال منشور على موقع "**مكتوب**"، على شبكة الأنترنت :http://bouzeguia-said.maktoobblog.com/ في 24 أكتوبر 2008 الساعة: 14:31 **م**

36-Thurstone, Robert Henry(2010) , Histoire de la machine à vapeur, Editions Amazon,

37-ملحق: قائمة المخترعين على شبكة الأنترنت: http://ar.wikipedia.org/wiki/

38-"مالك بن نبي والنظام الدولي الاقتصادي الجديد" في **دراسات** على موقع مالك بن بي الإليكتروني http://www.binnabi.net/infos/detail/9

39-نقلا عن: د.عبد الفتاح مراد، **شرح تشريعات البيئة في مصر وفي الدول العربية محليا ودوليا**، دار نشر الكتب والوثائق المصرية 1996، على موقع منتديات ستار الجيري الإليكترون: http://www.staralgeria.net/t1644-topic#ixzz47OjzRY4s

40-عجمية، محمد عبد العزيز(1983)، **التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 66.

41- محمد الجوهري وآخرون(2010)، **علم اجتماع البيئة**، عمان– الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 428.

1– د. مزاهرة. أيمن سليمان، د. الشوابكة. علي فالح، **البيئة والمجتمع**، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص.24.

42-محمد الجوهري وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

43-نفس المرجع نفس الصفحة.

44-عبد العظيم، حسني إبراهيم،"**البيئة والصحة والمرض: مقاربة سوسيو– تاريخية**" في مجلة الحوار المتمدن الإليكترونية، العدد 3382، الصادرة في 2011/05/31، على الساعة 06:38، على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=261254.

45-مكاوي علي، **علم الاجتماع الطبي مدخل نظري**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، مصر، 1990، ص 75– 76.

(***) مثلا الحروب التي كانت تميز المجتمعات القديمة التي بدأت منذ وجود التجمعات السكانية للبشر في شكل قبائل وعشائر ثم تحولت إلى حروب بين المدن والإمبراطوريات ...إلخ، ومن أشهرها في العصور القديمة الحروب البونيقية والحروب الصليبية ...إلخ، وفي العصور الحديثة الحربين العالمية الأولى والثانية، حيث يعتبر القرن العشرين من أسوأ القرون بيئياً وإنسانياً، اعتبارا للصراعات العديدة التي كان لها تأثير سلبي على البيئة بحرقها وتدميرها على مختلف المستويات منها، إضافة إلى ما ألحقه التقدم التكنولوجي الكبير الذي شهدته صناعة الأسلحة والمعدات الحربية، من أضرار، أصبح اليوم من الصعب إيجاد حلول لها، وأصبحت الحروب أكثر خطورة وقسوة على البيئة.

46-كالن، سير روي (1994)، **عالم يفيض بسكانه عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها**، ترجمة : ليلى الجبالي (1996)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، ص 273– 275.

47-خليل، نجلاء عاطف: **مقدمة في علم الاجتماع الطبي – ثقافة الصحة والمرض**، مكتبة الأنجلو– المصرية، القاهرة، 2006 ص 269.

48-الصفار، ثامر، "**حماية البيئة، الإيكولوجيا**"، في **مجلة راديكال**، على شبكة الأنترنت: http://radicaly.net/.

49- ملحق: قائمة المنظمات البيئية– موقع ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org.

50-انظر في هذا الشأن: السعيد رشيدي، "جمعيات الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة دراسة ميدانية بالتجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي قسنطينة" في **مجلة العلوم الاجتماعية** [En ligne] مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 16 ديسمبر 2012. وانظر كذلك: El Watan: **Les déchets, un gisement économique**, mercredi 22 janvier 2014, p 32.

51-سعيد رشيدي، **لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة**، مذكرة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة، السنة الجامعية 2006– 2007، ص 211. http://bu.umc.edu.dz/theses/sociologie/ARAC2449.pdf

52-يحي بوعزيز (2007)، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1954**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 23.

53-المرسوم رقم 73/63 المتعلق بحماية السواحل، الجريدة الرسمية، العدد 13 الصادر في 1963/03/04.

54-المرسوم رقم 478/63 المتعلق بالحماية الساحلية للمدن، الجريدة الرسمية، العدد 98 الصادر في 1963/12/20.

55-المرسوم رقم 38/67 المتعلق بإنشاء لجنة المياه، الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر في 1963/07/24.

56-الأمر رقم 73/67 المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية، عدد 6 الصادر في 1967/01/18.

57-المرسوم رقم 156/74 المتضمن إنشاء المجلس الوطني للبيئة ،الجريدة الرسمية، عدد 59 الصادر في 1974/07/23.

58-القانون رقم 05/85 المؤرخ في 26 جمادي الأول عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 8، في 1985/02/17، ص 176.

59-المرسوم رقم 03/87 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد 5، الصادر في 1987/11/27.

60-القانون رقم 09/90 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 المتعلق بالولاية المتمم، والقانون رقم 08/90 المتضمن قانون البلدية، الصادر بنفس التاريخ، الجريدة الرسمية، عدد 15 الصادر في 1990/04/11.

61-القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جمادي الأول ام 1423 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادر في 20 يوليو 2003.

62-القانون رقم 03–10 المؤرخ في 19 جمادي الأول عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في 20 يوليو 2003.

63-القانون رقم 01–19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001، ص 10–11.

64-أ.د. قوادرية، علي وآخرون(2010)، **المدينة الجزائرية ومشكلات التحضر**، منشورات جامعة سكيكدة – الجزائر، ص 100.

65-القانون رقم 02. 08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34. ص 5–6.

66-"**المسؤولية الجزائية عن التلوث الصناعي**"، على الشبكة العنكبوتية،
http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=508525، 12–02–2011، 13:53.

67-المادة 3 من القانون رقم 02–08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423هـ الموافق 08 مايو سنة 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر بتاريخ 14 مايو 2002.

68-المادة 02 من القانون رقم 07 – 06 المؤرخ في 2007/05/13 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، الجريدة الرسمية، العدد 31، ص 07.

المراجع:

1- الجوهري محمد، وآخرون(2010)، **علم اجتماع البيئة**، عمان– الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

2- النور، أسامة وألجا، أبو بكر شلابي (1995): **تاريخ الإنسان حتى ظهور المدنيات: دراسة في الأنثروبولوجيا الفيزيقية والثقافية**، مالطا، دار فاليتا.

3- الصفار ثامر، "**حماية البيئة، الإيكولوجيا**"، في **مجلة راديكال**، على شبكة الأنترنت: http://radicaly.net/.

4- برعي، مرفت حسن(2006)، **برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال**، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، جامعة الإسكندرية، 2006.

5- بن نبي، مالك(**1974**)، **مشكلة الثقافة**، بيروت– لبنان، دمشق– سورية، دار الفكر.

6- بوزقية، سعيد Said Bouzeguia: "انطلاقة الثورة الصناعية: **التطور التقني، الانعكاسات على البنية الاجتماعية**" مقال منشور على موقع "مكتوب"، على شبكة الأنترنت: http://bouzeguia-said.maktoobblog.com/ في 24 أكتوبر 2008.

7- بوعزيز، يحي(2007)، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830– 1954**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

8- بيزيد يوسف، "**الثقافة البيئية المهام والأبعاد**"، في **الثقافة البيئية الوعي الغائب**، رابطة الفكر الإبداعي، بولاية الوادي 2008.

9- حمادة، مصطفى عمر(1998) ، **السكان وتنمية المجتمعات الجديدة**، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

10-خليل، نجلاء عاطف(2006): **مقدمة في علم الاجتماع الطبي – ثقافة الصحة والمرض**، القاهرة، مكتبة الأنجلو– المصرية.

11-رولان بريسا، **معجم علم السكان**، تحرير كريستوف ويلسون، ترجمة: مصطفى خلف عبد الجواد، مراجعة وتقديم: محمد الجوهري، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية–كلية الآداب– جامعة القاهرة، 2007.

12-عارف محمد نصر: "**حضارة المدينة الغربية**"، مقالة منشورة على موقع متصفح ويب.Google، على الرابط: http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/hadarah.htm

13-عبد العظيم، حسني إبراهيم: "**البيئة والصحة والمرض: مقاربة سوسيو– تاريخية**"، في المجلة إليكترونية: **الحوار المتمدن** – العدد: 3382 –2011/ 5 / 31 – 06:38، على موقع الأنترنت: .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26125

14-عزاوي أعمر، د. لعمى أحمد،"**الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة**"، في مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد، 2010.

15-عرفان محمود محمود، **التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنمية الوعي البيئي** ، في **الجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2003.

16-عمر، معن خليل(2006)، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، عمان– الأردن، دار الشروق.

17-غيث محمد عاطف(1979): **قاموس علم الاجتماع**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

18-قوادرية، علي وآخرون(2010)، **المدينة الجزائرية ومشكلات التحضر**، منشورات جامعة سكيكدة – الجزائر.

19-كتاب المعرفة، **الشعوب والسكان(1971)**، جينيف، شركة ترادكسيم شركة مساهمة سويسرية.

20-مجموعة من الكتاب(1997)، **نظرية الثقافة**، ترجمة: د. علي سيد الصاوي، مراجعة وتقديم: أ.د. الفاروق زكي يونس، عالم المعرفة، العدد 223 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت.

21-محيسن، سلطان(2001): **عصور ما قبل التاريخ**، جامعة دمشق– سوريا.

22-مدكور، إبراهيم (تصدير)(1975): **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

23-مزاهرة، أيمن سليمان والشوابكة، علي فالح (2003)، **البيئة والمجتمع**، الطبعة الأولى، عمان– الأردن.

24-مدوكي مصطفى: **مفاهيم عامة حول المدينة، دروس في مادة ورشة العمران**، لطلاب السنة الثالثة ليسانس التخطيط والتهيئة المجالية، قسم الهندسة المعمارية، كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة محمد خيضر– بسكرة، على الرابط الإليكتروني: http://univ-biskra.dz/enseignant/medouki/4%20-%20G%C3%A9n%C3%A9ralit%C3%A9s%20sur%20la%20ville.pdf

25-مكاوي علي(1990)، **علم الاجتماع الطبي مدخل نظري**، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.

26-ملحق: **قائمة المخترعين** على شبكة الأنترنت: http://ar.wikipedia.org/wiki/

27-نوار، مربوحة بولحبال(2005)، **محاضرات في علم اجتماع التربية**، وهران – الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع.

28-نوار، مربوحة بولحبال (2011):"**إشكالية المدينة بين التنمية الاجتماعية والجريمة**" في دورية **الفكر الشرطي**، تصدر عن مركز بحوث شرطة الشارقة، مجلد 20 العدد 76 يناير 2011.

29-القانون رقم 83–03 المؤرخ في 05–02 1983 المتعلق بحماية البيئة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

30-القانون رقم 01–19 المؤرخ في 12–12–2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها الجريدة الرسمية الجزائرية.

31-القانون رقم 02 . 08 المؤرخ في 2002/05/08 المتعلق بكيفية شروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية، العدد 34.

32-القانون رقم 07 – 06 المؤرخ في 2007/05/13 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها –الجريدة الرسمية– العدد 31.

33-DREYFUS François-Georges , «**Les origines du mouvement écologiste** », sur site internet: http://www.magistro.fr/index.php?option=com_content&view=article&id=37:logie-fgd&catid=35:un-peu-dhistoire&Itemid=247http://ar.wikipedia.org/wiki/

34-DUVIGNEAUD Jean, la synthèse écologique, Paris. Doin, 1984.

35-El Watan: Les déchets, un gisement économique, mercredi 22 janvier 2014.
36-LEGAY J.M., DEBOUZIE D.(1985), **Introduction à une biologie des populations**, Paris, Masson,1985.
37-Robert Henry, **Histoire de la machine à vapeur**, Editions Amazon, 2010Thurston.
38-Petit Larousse en Couleur, libraire Larousse, paris, 1987.
39-TOUFFET Jean, **Dictionnaire essentiel d'écologie**, Rennes-Ouest France, 1982.
40-http://fr.wikipedia.org/wiki/Cit%C3%A9-jardin.
41-http://fr.wikipedia.org/wiki/Ville_durable.
42-http://www.larousse.fr/encyclopedie/ville/J%C3%A9richo/125859
43-fr.wikipedia.org/wiki/Chronologie_de_l'écologisme - 77k.
44-http://www.binnabi.net/infos.